كلمـــــة سعادة نقيب المحامين في بيروت الأستاذ أندره الشدياق
ممثلاً بالمحامي وليد أبو دية

في لقاء الإنتظار الذي دعت اليه لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان
بمناسبة الذكرى 44 للحرب في لبنان كما وبمناسبة صدور القانون 105 تاريخ 2018/11/30
(قانون المفقودين والمخفيين قسراً)
وذلك في حديقة جبران خليل جبران مقابل مبنى الأسكوا

نعم إنه لقاء الإنتظار.....

فمنذ ثلاثين عاماً توقّفت الحرب الاهلية، حرب الآخرين على أرضنا. وكان فهم القيمين على السلطة لبناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب مقتصراً على إعادة إعمار ما تهدّم، وإعادة المهجّرين إلى قراهم وديارهم وأرزاقهم.

قضايا كثيرة بقيت عالقة، لتمنع اللبنانيين من تجاوز هذا الإرث الثقيل، ومنها قضية مصير آلاف المفقودين، التي جعلت من ذويهم طائفة مؤلفة من كل الطوائف في لبنان.

ثمة خطوة رسمية للتعاطي مع قضية المفقودين تمثلت، وبعد طول انتظار، بإقرار قانون المفقودين والمخفيين قسراً، أتى بعد 36 عاماً على انطلاق عمل لجنة أهالي المفقودين.

وهذه الخطوة تُعدّ أساسية للوصول الى حق المعرفة. إنه الملف اليتيم المتبقي من آثار الحرب "... تتذكر تا ما تنعاد".

تلك الجهود قامت وبالفعل على أكتاف نساء، لأن غالبية المفقودين هم من الرجال. والجميع ما زال بانتظار صدور المرسوم التطبيقي لتشكيل الهيئة، تلك التي نص على انشائها القانون رقم 105 تاريخ 2018/11/30، مكرساً حق أفراد الأسر والمقربين في معرفة مصير ذويهم، لا سيما أمكنة وجودهم أو مكان إحتجازهم أو إختطافهم، كما وفي معرفة مكان وجود رفاتهم واستلامها.

ولقد كان لمشاركة لجنة أهالي المفقودين في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان النيابية الأثر الفاعل في المناقشة الجدّية لمواد إقتراح قانون تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين، لا سيما فيما يتعلق بآلية عملها وصلاحياتها، ومصادر تمويلها، كل ذلك بغية إقفال هذا الملف وإنهاء عذابات الأهالي ومعاناتهم.

إن مسألة المفقودين في لبنان، تشكل واقعاً قاسياً لعدد يسير من الأسر التي تواجه أقسى الظروف الناجمة عن حالة الوهن التي يعيشونها. إذ وفي كثير من الأحيان، لا تستطيع تلك الأُسر أن تتغلب على معاناتها وإعادة بناء حياتها ومجتمعاتها حتى بعد تلك السنوات. كما ويمكن لهذه الحالة ان تقوّض العلاقات بين مختلف المجتمعات، ما يحدونا إلى عدم اعتبار المفقودين الضحايا الوحيدين. فجميع أفراد أسرهم هم أيضاً ضحايا. كما وإن الحق في معرفة الحقيقة، ركيزة الحماية التي ينبغي توفيرها للمفقودين كما لأسرهم. ويشمل الحق في معرفة الحقيقة ايضاً، الحق في الحصول على معلومات عن مكان دفن المفقود إذا كان معلوماً.

إن أهمية التسريع في تشكيل الهيئة تكمن في تكريس حق الأهالي بمعرفة مصير أبنائهم. وهذه الهيئة ستكون عقب تشكيلها والإعلان عنها، المرجع والملاذ الرسمي في أية مراجعة. وسيكون بوسع اي كان لديه معلومات حول هذا الموضوع، أن يبلّغ هذه الهيئة.

هذا ولا بد من الاشارة الى ان تلك الخطوة ستؤثر على العائلات بانتزاعهم من حالة الإنتظار، حتى ولو كان كل المفقودين او المخطوفين قد أصبحوا في دنيا الحق.

إن بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تألُ جهداً في كل ما يتعلق بهذه القضية الإنسانية، وهي قد أثنت مؤخراً وبشخص رئيسها السيد **كريستوف مارتن** في لقائه مع دولة رئيس مجلس الوزراء، على انه جرى في هذا اللقاء التركيز على ملف المفقودين، وهو ملف غالٍ على قلبه، وأنه لم يبقَ سوى تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين، معرباً عن تجديد الرئيس الحريري في هذا المضمار إلتزامه تسريع عملية تسمية أعضاء الهيئة المستقلة المزمع إنشاؤها بموجب القانون 2018/105 والمسماة "**بالهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً**".

والملفت ايضاً، ودائماً بحسب القانون، مقام الهيئات التي سترفع كل منها لائحة بأسماء من تختارهم، كي يصار الى العمل على تشكيلها بالصيغة النهائية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح معالي وزير العدل.

وبالمناسبة فإننا كنقابة محامين نؤكد على ضرورة تشكيل هذه الهيئة إعمالاً لهذا القانون لا إهمالاً لمنطوقه، كي يصار إلى متابعة هذا الملف، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الشأن. فلبنان بات اليوم أكثر من اي وقت مضى عازماً على وضع حد نهائي لقضية المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان بأبعادها الاجتماعية والقانونية والاقتصادية مجتمعة.

فحق المعرفة هو مبدأ عام مكرّس في القانون الإنساني الدولي كما في القضاء اللبناني.
قضيتكم هي قضيتنا. وقضيتنا كرامة وطن.